

أثر الفساد المالي على جهود التنمية الاقتصادية بالجزائر

The impact of financial corruption on the economic development efforts in Algeria

ط.د. طومهر طه مداني

جامعة ورقلة - الجزائر

Tahamadani03@gmail.com

أ.زاوي عيسى *

المركز الجامعي أفلو - الجزائر

aissa7653@gmail.com

Received: 16/10/2018

Accepted: 23/10/2018

Published: 31/01/2019

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة القائمة بين الفساد المالي وجهود التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية عامة والجزائر على وجه الخصوص، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وتم التركيز على وضع اطار مفاهيمي للفساد المالي عن غيره من أشكال الفساد الاخرى (الاداري والاقتصادي)، مع الاشارة الى واقع الفساد بالجزائر خلال الحقبة الزمنية من 2003 الى غاية 2016 وتقديم لبعض أهم الفضائح خلال هذه الحقبة، لتختتم الدراسة بتأكيد العلاقة العكسية بين الفساد المالي ومحاور التنمية الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي، الايرادات والتنمية المحلية، والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع، مع تقديم بعض التوصيات والاقتراحات للخروج من الحالة الراهنة.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي ؛ التنمية الاقتصادية

تصنيف D73,O10:JEL

Abstract:

This study aimed to identify the relationship between financial corruption and economic development efforts in emerging countries in general and Algeria in particular, The analytical descriptive approach was adopted in order to achieve the objectives of the study, Emphasis was placed on developing a conceptual framework for financial corruption from other forms of corruption (administrative and economic) With reference to the reality of corruption in Algeria during the period from 2003 to 2016 and

* المؤلف المرسل: أ. زاوي عيسى ، الإيميل : aissa7653@gmail.com

provide some of the most important scandals during this era, The study concluded by emphasizing the inverse relationship between financial corruption and the economic development axes of economic growth, revenue and local development, and the standard of living of members of the community, with some recommendations and suggestions to get out of the current situation.

Keywords: *Financial corruption, economical development*

Jel Classification Codes: D73,O10

1. مقدمة:

أضحى الفساد من أكبر المشكلات التي تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومن أكثر القضايا التي تجمع مختلف الهيئات العالمية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسية في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، ومما ساعد على الانتشار المريع لظواهر الفساد بمختلف أشكاله سيما المالي والاداري هي التطورات السريعة والتقلبات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، والتي ساهمت في تغيير منظومة القيم الاجتماعية والاخلاقية باتجاه عزز من مكانة القيم المادية وامتلاك السلطة لدى الفرد، ودفعت به الى السعي لجمع المال والثروة بشتى الطرق والوسائل، فلا الضمير الاخلاقي ولا الوازع الديني ولا العقوبات الردعية أصبحت عائقا في وجه الفاسدين كون الفساد أصبح لديهم بمثابة ثقافة تحرك سلوكياتهم ودوافعهم ومبررا من أجل تسهيل سيرورة الصفقات والقضايا بنجاح، وهو الأمر الذي قد يقف بمثابة العائق أمام رغبة أفراد المجتمع، والجهود الصادقة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة تكون لها انعكاسات ايجابية لدى مختلف الافراد والمناطق، وعلى مستوى السياسات والبرامج الحكومية ونجاحاتها الامر الذي يسمح للدولة بإحداث توازنات اجتماعية وتحقيق استقلالها الاقتصادي بعيدا عن التبعية ومخلفاتها.

وبناء على ما ورد فقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية:

الى أي مدى يمكن للفساد المالي من إعاقه جهود التنمية الاقتصادية؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية فقد قسمنا ورقتنا البحثية هذه إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

- مفهوم وإطار الفساد المالي.

- واقع ومظاهر الفساد بالجزائر.

- التنمية الاقتصادية وأثر الفساد المالي على إرساءها.

1.1. أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال:

- تزايد الاهتمام بموضوع الفساد وادراك مختلف المسؤولين والفاعلين بضرورة دراسته وتحليله ووضع الاستراتيجيات المناسبة قصد تحديده واحتوائه لما له من تأثيرات سلبية على الافراد والمجتمع ومختلف التنظيمات الادارية.

- يتميز الفساد خاصة المالي بكونه أخطر أنواع الفساد لتهديده البرامج العامة للتنمية ويعطل أهدافها وخططها فإضافة الى تأثيره على النمو ومستوى الإيرادات الحكومة فهو أيضا يستهدف أفراد المجتمع البسطاء ويؤثر على مستواهم المعيشي.

2.1. أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف منها:
- السعي الى وضع إطار عام يمكن من خلال التعرف على مفهوم الفساد ومختلف مظاهره، والاسباب المتعددة المساهمة في تنميته وتأثيره السلبي على مختلف نواحي الحياة.
 - إدانة الفساد وتعرية الواقع المعاش والعمل على التوعية والتذكير بمخاطر وسلبيات الفساد قصد التوصل لمقترحات وحلول تكون سندا لاحتواء مثل هذه السلوكيات الفاسدة.
 - تسليط الضوء على مخاطر الفساد المالي بصفة خاصة على مظاهر وجهود التنمية التي تقودها الدولة سيما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

3.1. منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة في سبل تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي كونه من المناهج التي تركز على دراسة وتحليل الوقائع كما هي موجودة على أرض الواقع، حيث تم الاعتماد على مختلف الوثائق والمجلات العلمية والاطروحات لتدعيم الأطاريح النظرية، ومن ثم تم العمل على ربط الظواهر والوقائع والخروج بنتائج توضح العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة.

2: مفهوم وإطار الفساد المالي

1.2. مفهوم الفساد المالي:

قبل التعرّيج على مفهوم الفساد المالي وجب أولا إيضاح مفهوم الفساد الذي اتفقت على تجريمه مختلف القوانين والنظم والمجتمعات، وعلى اعتبار أن الإنسان هو مرتكب الفساد وهو ضحيته في نفس الوقت، فقد ورد التحذير من الفساد من خلال القرآن الكريم ومختلف القوانين والتشريعات وذلك لضبط هذا السلوك ومحاربته، كونه ليس وليد اللحظة ولكن استشرأه الكبير هو ما وجه نحو الاهتمام بأهمية بالغة، فلغويا، الفساد في اللغة من الفساد فهو فاسد والمفسدة خلاف المصلحة، وفسد العقل بطل، وفسدت الأمور أي اضطربت وادركها الخلل، أما وفق القواميس الغربية، يطلق لفظ الفساد بالإنجليزية (corruption) وهو مشتق من الفعل اللاتيني (rumpere) بمعنى الكسر أي شيئا ما تم كسره (الفاتح عثمان مختار، 2014، صفحة 137)، أما في ديننا الحنيف "دين الحق" فعند أغلب العلماء المسلمين فالفساد مرادف للباطل، وكل باطل فاسد، ووردت كلمة الفساد في القرآن

الكريم أكثر من خمسين مرة بصيغ وأساليب مختلفة تندد بالفساد وتبين خطورته، كما وردت في الأحاديث النبوية الشريفة، وفي ما يلي بعض الآيات القرآنية التي ورد بها مصطلح الفساد:

- فالفساد بمعنى الجذب والقحط في قوله تعالى "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم الذي عملوا لعلهم يرجعون" (القرآن الكريم سورة الروم الآية 41)
- أما الفساد بمعنى الطغيان والتجبر في قوله تعالى "للذين لا يردون علوا في الأرض ولا فساد" (القرآن الكريم سورة القصص الآية 83)

— وأما الفساد بمعنى خيانة الأمانة في قوله تعالى "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها".

أما من الناحية الاصطلاحية فلا يوجد تعريف موحد لمفهوم الفساد، حيث عرف الفساد على أنه "فعل غير قانوني (ميلود بورحلة، سليمة لفضل، 2017، صفحة 167) أو صورة من الصور غير القانونية التي يتم ارتكابها بأساليب غير مادية ومن خلال أساليب سرية تتسم بالخداع القانوني والاجتماعي، وذلك للحصول على أموال أو ممتلكات أو تحقق مزايا شخصية" (القرآن الكريم سورة الاعراف الآية 56)

كما عرف الفساد أيضا بأنه "خلل في منظومة الحقوق والواجبات في المجتمع، يعطي أفرادا أو جماعات حقوقا غير مستحقة على حساب الافتئات من حقوق الآخرين، أو يعفي مجموعة معينة من الواجبات أو الخضوع للقوانين المتفق عليها في المجتمع نتيجة لاقتراهم من السلطة أو قدرتهم على التأثير فيها بالمال أو بغيره" (وائل نورة، 2008، صفحة 37)

وعليه يمكن تحديد مفهوم الفساد المالي على أنه "عبارة عن الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حاليا في تنظيمات الدولة (إداريا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية" (ليلي بوحميد، إلهام يحيياوي، 2016، صفحة 27)

أما منظمة الشفافية العالمية فتري أن الفساد المالي ما هو إلا "عملية إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص" (ليلي بوحميد، إلهام يحيياوي، 2016، صفحة 27) وهو ما تقصد به المنظمة تغليب المصالح الشخصية والنزوات الذاتية قصد الحصول على فوائد غير مشروعة على حساب المصلحة العامة والقوانين التي تحفظ حقوق كافة الاطراف.

هذا ويمكن تمييز الفساد المالي عن غيره من أشكال الفساد وفق مجموعة معايير، فبالنسبة للفساد الإداري فيعني "الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته" (بن عبد العزيز خيرة، صفحة 328) وتتمثل بعض مظاهر الفساد

الاداري في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل، عدم تحمل المسؤولية، إفشاء أسرار الوظيفة، التراخي والتكاسل، استغلال أدوات العمل لمصالح شخصية، البيروقراطية المعيقة، عدم مصداقية عملية التوظيف... وغيرها كثير.

أما إذا ما أشرنا الى الفساد الاقتصادي فهو الآخر يدل على معنى "التركيز أثناء الممارسة الاقتصادية عملا وانتاجا وتوزيعا على جانب واحد من جوانب الحياة الانسانية واهمال الجوانب الاخرى، كعدم الالتزام الكامل بالأحكام الشرعية المنظمة لتحصيل المال وكيفية تنميته وانفاقه، وكذلك عدم أداء الحقوق الواجبة في المال واساءة التصرف في التعامل بما يضر بمصالح النظام الاقتصادي السليم من جوهره الذي يقوم عليه" (الفتاح عثمان مختار، 2014، صفحة 138) ولعل من مظاهر ذلك هو التركيز على الصناعة الاستخراجية والريع الاحفوري بالرغم من توفر الامكانيات لإقامة اقتصاديات جديدة، التركيز على صنع وبيع مواد كمالية أعلى سعرا عوض مواد أخرى أساسية، ...إلخ.

2.2. أشكال الفساد المالي:

يأخذ الفساد أشكال ومظاهر متعددة، غير أنه ومهما اختلفت أشكاله وصوره فهو يعمل أساسا على تدمير الاقتصاديات القومية وضرب مقومات المجتمع الأمر الذي ينتج عنه اختلالات عميقة بين العامة والدولة وبين الأفراد بعضهم البعض، مما يدفعنا للقول أن عملية سد هذه الفجوات والاختلالات يتطلب وقتا طويلا وتطبيقا صارما لترسانة القوانين المتوفرة والمتواجدة في حالة ركود، وبالتالي يمكن إظهار بعض الأشكال للفساد كما يلي:

- الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير وتنفيذ أعمال خلاف التشريع أو الأصول المهنية، وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا موظفا نتيجة تنفيذه عملا غير قانوني لصالح الراشي، أو حتى الامتناع عن تنفيذ عمل بهدف إلحاق ضرر بطرف معين، على أن يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع رشوة؛

- المحسوبية: وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مثل التوزيع غير العادل لموارد البلد، وشغل الوظائف والمناصب لغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي؛

- **النصب والاحتيال:** وهي جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزييف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الاحتيال بوساطة مسؤولين أو موظفين حكوميين أو سياسيين نافذين (بن عزوز محمد، 2016، صفحة 203).

- **غسيل الأموال:** قصد بها تلك العملية التي يتم بمقتضاها اخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الاجرامي والانشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والاعضاء البشرية، الاختلاس، تجارة الاسلحة المحظورة، التهريب... الخ والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل اقتصاد مشروع، من خلال سلسلة تحويلات مالية ونقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الاصلية لهذه الأموال، ومن ثم انفاقها في أغراض مشروعة؛

- **السرقه:** هي أخذ مال الغير خفية دون علم صاحبه، وهي ممارسات محرمة ومدانة شرعا وقانونا، وغالبا ما يكون محافظو الحسابات والموازنات وامناء الخزائن والمدققون ورجال الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب طرفا فيها، وتقع السرقات عادة على الاموال النقدية أو المواد والأشياء العينية العائدة للدولة أو المؤسسات والهيئات الخاصة؛

- **الاختلاس:** هو استيلاء الموظف بدون وجه حق على أموال عامة أو خاصة وجدت في عهده بحكم وظيفته؛

- **نهب المال العام:** أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة؛

- **استغلال النفوذ:** يعني الحصول على منفعة بالتأثير في الموظفين الرسميين بالوظيفة أو المال أو الجاه أو القربة أو أي وسيلة أخرى لا يقرها القانون؛

- **تقاضي العمولات:** العمولة هي مقدار من المال يتحصل عليه الموظف المسؤول نظير خدماته للآخرين وعادة ما تمثل العمولة مبلغا مقتطعا متفق عليه مسبقا أو نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية، ويتم دفع هذا المبلغ للفوز بعقد أو صفقة أو لأجل تفضيل صاحبها على المنافسين، وقد أصبحت فلسفة العمولة مشروعة في بعض الدول وكأنها مقابل لأتعاب ذلك الموظف أو مكافئته نظير قيامه بتلك الخدمة! (سارة بوسعيد، 2018، صفحة 307)

3.2. أسباب الفساد المالي:

إن للفساد المالي أسباب عديدة، تختلف من مجتمع لآخر، إلا أن طرق ممارسته متشابهة الى حد كبير ويمكن حصر أهم أسباب الفساد وفق ما يلي: (علي حبش، 2014، صفحة 50)

- الأسباب السياسية: يعتبر الفساد السياسي العامل الأول والسبب الرئيس لظهور الفساد المالي ومختلف أشكال الفساد الأخرى، فمن يحارب الفساد وجب أن يكون أولاً نظيفاً، فلا يمكن لمنتهين ومسؤولين مثلاً وصلوا لمنصب السلطة بطرق ملتوية ومكشوفة لدى العام والخاص من أن يشرعوا ويرفعوا راية محاربة الفساد، إضافة لهذا هناك عوامل أخرى مثل:
- اعتماد الولاء السياسي كمعيار في تعيين القيادات الإدارية في المواقع المهمة؛ دون إعطاء أي قيمة للكفاءات المعتبرة والشخصيات ذات السلوك المثالي في المجتمع؛
- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة؛ وهو ما يدفعهم لإباحة مختلف المعاملات حتى وإن كانت بطريقة غير شرعية لتأكيدهم المسبق من عدم تجرأ السلطة القضائية على التحرك؛
- ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثر من الدول النامية؛ بل ولجوء السلطة لكثير من الأحيان لاتباع سياسة "الحمار والجزرة" فحصول الهيئات والجمعيات على الاعتماد والاعانات رهن ولاء وتطويل هاته الجهات للتوجهات الحكومية؛
- غياب ديمقراطية حقيقية وغياب التداول على السلطة والفصل بين السلطات وضعف المحاسبة؛
- تفشي البيروقراطية الإدارية والمغالاة في المركزية؛ لدرجة أنها أصبحت هدفاً أكثر منها غاية لقضاء الحاجيات.
- الأسباب الاقتصادية: ويندرج ضمنها:
- تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى دفع الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، ويظهر هذا التدخل الحكومي في خلق القيود على الاستيراد، ومنح الإعانات الحكومية، والتحكم في الأسعار... إلخ؛
- انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي، الأمر الذي دفع الموظفين على تقاضي الرشاوى لتحقيق التوازن في الانفاق الاستهلاكي الخاص؛
- وجود موارد طبيعية كبيرة تغري المسؤولين، مكوّنها تمثل فرصة لفتح سوق جديد أو منتج جديد.
- أسباب اجتماعية وثقافية: ويندرج ضمنها:
- طبيعة المجتمع (العروشي، الجهوي) وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية مما له الأثر الكبير في تفشي الفساد، وبالتالي انتشار الولاءات الجهوية والمصالح الخاصة على حساب المصالح الوطنية العليا؛

- في بعض المجتمعات هناك شيوع لأفكار ترتكز على وجود نظرة نفعية تبرر نهب المال العام كونه حق مشاع للجميع، وتحصيله مدعاة للمهارة والذكاء الفردي ضف الى ذلك التمسك الخاطئ ببعض الامثلة الشعبية التي تخيل للبعض على أنها مبادئ مبررة للسلوك مع أنها تتنافى مع القيم وتسبب في إباحة الفساد، مثل "قطع الاعناق ولا قطع الارزاق"، "استر ما ستر الله"، "حقي من الدولة"... الخ؛
- تعقد القوانين الضريبية، وصعوبة فهمها، مما تتيح لمفتشي الضرائب سلطة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية.
- ضعف الوازع الديني لدى الافراد وغياب الضمير مما تسبب في انتشار الفساد في المجتمع إذ أن ذلك جعل الفرد يسرف في اشباع رغباته وشهواته فحاول بكل الوسائل تحقيق ذلك؛
- تدني مستوى التربية للأسرة والمدرسة اللذان يعدان النواة الاولى لتنشئة الاولاد؛ فالمرأة جعلت من وظيفتها همها الأول وأهملت تربية اولادها والاهتمام بشؤون البيت، كما لم يعد هم المدرس سوى تحصيل راتبه الشهري والحصول على امتيازات أكبر عوض بذل مجهود أكبر لتعليم الاولاد بل ونصحهم وتربيتهم. (هشام مصطفى الجمل، 2014، صفحة 545)

3. واقع ومظاهر الفساد بالجزائر:

1.3. واقع الفساد بالجزائر:

عانت أيدي الفاسدين خرابا في الجزائر، فبغض النظر عن الفساد الاخلاقي والاجتماعي، شهدت الجزائر قضايا متعددة لها علاقة بالفساد المالي والاداري على كل المستويات، وتجلى ما تم كشفه أساسا في فضائح الاختلاس والرشوة والصفقات المشبوهة وهدر المال العام... الخ، حيث بدأ بزوغ هذا الفساد للعلن ابتداء من 2014 واستمر ليصل درجة قياسية غير مسبقة مع ارتفاع اسعار البترول (مرحلة البحبوحة) وتبني الحكومة لجملة من البرامج التنموية الاقتصادية، فمثلا الفترة الممتدة من 2001 الى 2014 شهدت ثلاث برامج تنموية قدرت قيمتها بحوالي 30440 مليار دج، حولت الجزائر الى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى شكلت مرتعا أساسيا لأيدي الفساد بمختلف أنواعه، واستنادا لتقارير منظمة الشفافية الدولية المتعلقة بمؤشرات مدركات الفساد، كان الجدول التالي:

الجدول رقم(01): ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2003-2016)

السنوات	الترتيب	عدد الدول	المؤشر	السنوات	الترتيب	عدد الدول	المؤشر
2003	88	133	2.6	2010	105	178	2.9
2004	97	146	2.7	2011	112	176	2.9
2005	97	158	2.8	2012	105	177	3.4
2006	84	163	3.1	2013	94	177	3.6
2007	92	180	3.0	2014	100	177	3.6
2008	99	180	3.2	2015	88	167	3.5
2009	111	180	2.8	2016	108	176	3.2

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، منقول عن: عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد السايح، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد07، 2017، ص279.

بالنظر الى الجدول أعلاه، وباعتبار أن منظمة الشفافية الدولية تعتمد على مؤشر يركز على تصنيف ينطلق من "0: فاسد جدا" الى "10: نظيف جدا" نلاحظ أن تصنيف الجزائر في أحسن الاحوال لم يتعدى 3.6 نقطة، وهي نقطة ضعيفة جدا بالنسبة لمؤشرات المنظمة، والتي ترى أن حصول أي بلد على نقطة في حدود ثلاث نقاط، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب السلطة ومؤسساتها الادارية وانعدام الارادة السياسية لمحاربته.

ففي سنة 2013 سجلت الجزائر درجة سيئة قدرت بـ 2.6 واحتلت المرتبة 88 من أصل 133 دولة نظرا لتفشي الفساد، بعد ذلك شهدت الاوضاع تحسنا تدريجيا ولو بصفة طفيفة لتبلغ سنة 2008 مؤشرا مقدار 3.2 محتلة المرتبة 99 من أصل 180 دولة، وهي المرة الاولى التي تتجاوز فيها الثلاث درجات من عشرة، وتخرج بذلك من القائمة السوداء للبلدان الأكثر فسادا في العالم، لتراجع بعد ذلك بشكل ملحوظ ولمدة ثلاث سنوات من 2009 الى 2011 وهو الأمر الذي فسره البعض بانطلاق برامج دعم

النمو الاقتصادي والذي خصص له غلاف مالي تجاوز 386 مليار دولار وهو ما سيصاحبه بالتأكيد أصحاب الأيدي الفاسدة، لتشهد الفترة التي بعدها والممتدة من 2012 إلى غاية 2015 قفزة معتبرة وتحسنا مقبولا مقارنة مع ما سبق، حيث تحسنت على درجة تراوحت بين 3.4 و 3.5 غير أنها لا تعد كافية ولا تدل على تحول واردة حقيقية لمكافحة الفساد فلو نقارن هذا التصنيف مع بعض الدول العربية التي لها توجه أكبر نحو الاستثمارات ودخل أكبر مثل الامارات، قطر، عمان، السعودية، مصر،... الخ سنجدته متأخروسي جدا.

ليستقر سنة 2016 مؤشر الجزائر عند 3.2 بترتيب 108 من بين 176 دولة، وهو ما يعني أن المنظمة لا ترى أن الإصلاحات والقوانين والاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر جدية لمكافحة الفساد بل الاخطر من ذلك أصبح النظر الى الفساد على أنه جزء وأداة لا تتجزأ من النظام الاقتصادي السائد بالجزائر ولعل ما يدعم هذا الطرح الفضائح الكبيرة التي خرجت للعلن مؤخرا من بينها الطريق السيار، سوناطراك، كمال البوشي، التبييض المققن للأموال وغيرها، والتي تورطت فيها أيدي داخلية شملت حتى المسؤولين في أعلى هرم السلطة إضافة الى جهات أجنبية متواطئة.

2.3. بعض فضائح الفساد في العشرية الاخيرة بالجزائر:

فتح القضاء الجزائري نهاية 2015 ثلاثة ملفات فساد هامة تورطت فيها شركات جزائرية وأجنبية وتعلق برشاوى وعمولات غير قانونية، ما تسبب بخسائر قدرت بمليارات الدولارات للخرينة العامة، وهي تشمل أساسا فضيحة الطريق السيار شرق-غرب، فضيحة سوناطراك، فضيحة رجل الاعمال عبد المؤمن خليفة.

وتمثل هذه القضايا الجزء الظاهر من الفساد الذي أساء لفترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهو مقبل على إعادة انتخابه لولاية خامسة، غير أن هذه المحاكمات "لا تنم عن إرادة النظام في مكافحة الفساد"، وإنما "رغبته في التخلص من هذه القضايا التي تلاحقه منذ سنوات وتسبب له الانزعاج"، كما أوضح لوكالة فرانس برس "جيلالي حجاج" رئيس منظمة غير حكومية لمكافحة الفساد، وبالنسبة إليه، فإن الدليل هو عدم استدعاء الوزراء و"الأشخاص المحميين سياسيا" رغم أنهم متهمون في هذه القضايا.

1.2.3. فضيحة الطريق السيار شرق-غرب: يعد قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات استقطابا للفساد بالجزائر في السنوات الاخيرة، حيث تسبب في استنزاف وهدر كبير للمال العام، وتضخيم للفواتير والتلاعب بالميزانيات الملحقة لمختلف المشاريع.

وتعتبر قضية الفساد والرشوة التي مورست في انجاز ما أطلق عليه اسم "مشروع القرن" والذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد الى الحدود الغربية على مسافة ازيد من 1200 كلم، والتي أصبحت تعرف بفضيحة القرن من أضخم قضايا الفساد الجزائر، فالمشروع بدأ بـ 4 مليارات دولار، ووصل الى 11 مليار دولار ونسبة انجازه لم تتعدى 40%، أما التكلفة النهائية للمشروع بعد إتمام انجازه فترجح أن تتعدى 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لإنجاز طريقتين سيارين الأول شرق-غرب، والثاني شمال-جنوب، إضافة لهذا فالمشروع شهد تقديم رشاي وعمليات للمتهمين نظير تسهيلات وخدمات غير قانونية لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية (CRCC-CITIC) المكلفة بإنجاز الشطر الغربي من هذا المشروع (سارة بوسعيد، 2018، صفحة 315).

2.2.3- فضيحة المجمع البترولي سوناطراك 1 و2: تعتبر فضيحة سوناطراك من أكبر ملفات الفساد التي طالت العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وأحدثت ضجة كبيرة لدى الرأي العام لما فيها من نهب لأموال الشعب وتهريبها للخارج عبر طرق تدلسية من طرف إدارات ومسؤولين نافذين في الدولة، وقد خلصت التحقيقات القضائية بشأنها إلى تورط 18 متهما على رأسهم المدير العام "محمد مزبان" ونجليه في إبرام 03 صفقات وتضخيم فوائدها، بالرغم من إسقاط التهم عن شخصيات نافذة كان لها يد مباشرة فيها على غرار وزير الطاقة الأسبق "شكيب خليل" رغم تصريحات المتهمين التي تدّينهم، وقد واجه المتهمون الموقوفون تهما ثقيلة منها تبييض الأموال، إبرام صفقات عمومية اقتصادية بالاستفادة من السلطة، استغلال النفوذ، الرشوة، المشاركة في اختلاس أموال عمومية، إعطاء امتيازات غير مبررة للغير،... إلخ.

وقد توصلت التحقيقات إلى أن الشركة أمضت 05 صفقات مشبوهة بقيمة حوالي 1100 مليار سنتيم مع الشركة الألمانية "funkwerk" في إطار مشروع إنشاء نظام المراقبة البصرية والحماية الالكترونية لجميع مركبات مجمع سوناطراك على مستوى التراب الوطني، الفضيحة الثانية تتعلق بـ 200 مليون دولار رشاي مقابل تمكين "saipam" من مشروع أنبوب الغاز غالسي الرابط بين الجزائر وسردينيا، إضافة إلى فضيحة مناقصة تهيئة وترميم مقر غرمول بقيمة 73 مليون أورو وهو مبلغ يكفي لبناء مقر جديد، إضافة لإسناد صفقة الترميم لشركة ألمانية بطريقة مشبوهة.

4. التنمية الاقتصادية وأثر الفساد المالي على إرسائها

1.4. مفهوم التنمية الاقتصادية: توجد مفاهيم متنوعة قيلت في التنمية الاقتصادية، تتراوح بين المفاهيم التقليدية والحديثة، حيث تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية ما يمكن تسميته

عصر النهضة في العالم، وكان مفهوم التنمية قاصرا على النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة الدخل القومي، وتراكم رأس المال، عن طريق القيام بمشروعات صناعية، ثم بدأ النقد يوجه الى هذا المفهوم الأحادي للتنمية، على أساس أنه مفهوم جزئي لا يعبر عن التقدم الاقتصادي بشكل صحيح، لتعبر التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث عن "عملية متعددة الابعاد، تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والادارية، جنبا الى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما". (خالد عيادة عليمت، 2014، صفحة 41)

وتبرز أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم في مجموعة النقاط التالية:

- إن التنمية الاقتصادية هي أهم الادوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي، والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بكل أشكالها.
- إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال زيادة دخولهم، وتوفير فرص عمل لهم، وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.
- تعمل التنمية الاقتصادية على تجسر الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي الى استقراره اجتماعيا وسياسيا.

2.4. أثر الفساد المالي على جهود التنمية الاقتصادية:

يمكن تلخيص أثر الفساد المالي على جهود التنمية الاقتصادية من خلال ثلاث جوانب رئيسية: النمو الاقتصادي، المستوى المعيشي، والايادات الحكومية، والتي في حال ما قمنا بإسقاطها على واقعنا المعاش سنتأكد سريعا بتواجدها وبقوة ومن دون الحاجة للبحث عن احصائيات او مؤشرات حولها (هذا ان توفرت):

1.2.4. أثر الفساد المالي على النمو الاقتصادي:

يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعادا اجتماعية لا يستهان بها وقد أظهرت الابحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي حيث يؤثر على استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الاثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والاجنبية وخاصة عندما تطلب رشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول المشاريع أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار، ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة

المدفوعات الناجمة عن الرشاوي والعمولات الى التكاليف مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار، إضافة لهذا يمكن الإشارة الى:

- يضعف الفساد من شرعية الدولة ويمهد لحدوث اضطرابات وقلقل تهدد الامن والاستقرار السياسي كما حدث في الجزائر مؤخرا (احتجاجات ورقلة من أجل التنمية عوض الحفلات) على سبيل المثال، فكثر الاضطرابات ستؤثر بأسلوب غير مباشر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. (علي فلاق، طربي مريم، 2015، صفحة 181)

- تهريب الأموال يقلل من ثقة المستثمر الاجنبي، وحتى المستثمر الوطني، وقد بينت التجربة الجزائرية أن بنكا خاصا حديث النشأة كلف الدولة خسائر من 12 الى 20 مليار دولار جراء معاملات فاسدة تجاه الزبائن ما أدى الى تهريب مبالغ ضخمة الى الخارج.

- كما يؤثر الفساد على الاستثمار الخاص، حيث دلت دراسة ميدانية أجراها بنك التنمية العالمي أن الفساد يؤثر في سنغافورة والمكسيك على مجال الاستثمار الاجنبي بما يعادل المعدل الحدي للضريبة بـ 50% من دخل هذه الشركات. (نسيمة طويل، 2017، صفحة 120)

2.2.4. أثر الفساد على الإيرادات والتنمية المحلية:

تعتبر التحصيلات الضريبية الناتجة من مساهمات واشتراكات المواطنين باختلاف صفاتهم عاملا هاما في الدفع بعجلة التنمية على المستوى المحلي، غير أن حالة الفساد السائد فalcقطاع يحول دون ذلك، فمن بين هذه المظاهر التقدير غير الحقيقي للوعاء الضريبي من خلال الاقراارات المزيفة، مما يؤدي الى الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الاعباء العامة، كما يؤدي الفساد في هذا القطاع الى عجز السياسة المالية والاقتصادية عن تحقيق أهدافها النهائية، والناتجة بالدرجة الاولى عن التحديد الزائف للطاقة الضريبية للمجتمع، والذي ينتج عنه تخطيط خاطئ لحجم الانفاق العام (لشهب مسعود، 2017، صفحة 197)، حيث احتلت الجزائر سنة 2011 المرتبة 136 عالميا في مؤشر سهولة أداء الاعمال والمرتبة 168 (من بين 183 دولة) في مؤشر دفع الضرائب وهي متأخرة جدا تدل على فساد النظام الضريبي وتعقده وعدم مرونته، فمن بين أسباب ذلك هي التعقيدات الادارية في الحصول على السجل التجاري، تواضع أدوات الادارة الضريبية، وعدم مواكبتها للأنماط الحديثة للتسيير والرقابة... إلخ، هذا وبلغت قيمة التهريب حوالي 8.2 مليار دولار، وتشمل هذه القيمة الضخمة من سنة 1990 الى غاية اواخر 2007 وهي نسبة مهمة جدا لها تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة إذا ما تم تحصيلها. (توهامي محمد رضا، 2015، صفحة 257)

3.2.4. أثر الفساد المالي على المستوى المعيشي:

إن ظهور الفساد خاصة المالي بين أفراد المجتمع، وممارسته من طرف موظفي القطاع العام والخاص تنعكس آثاره على المجتمع ككل، فحينما يراهم بقية أفراد المجتمع أحرارا دون عقوبات أو متابعات مع ما يمارسونه من كسب غير المشروع وظهور علامات الثراء عليهم، يبدأ الكثير من ضعاف النفوس في اكبارهم والتقرب إليهم وتقليد لهم على مسلكتهم الفاسد وتقديم المصالح الشخصية على الوسيلة المشروعة في التكسب، كما أنه يؤدي إلى إثراء القلة القليلة على حساب الكثرة الكثيرة من أفراد المجتمع، مما يساعد على تعميق الفجوة وزيادة التمييز والطبقية، كما أن سياسة الدعم في الاسعار بالنسبة للسلع، والزيادة المستمرة في الضرائب المفروضة دون تفرقة بين الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض تعمق الفجوة وتزيد من المعاناة محدودي الدخل، بالرغم من مجهودات الدولة المحتشمة كإقامات أسواق الرحمة في رمضان لصالح ذوي الدخل المحدود غير أن أول وأكثر المتواجدين به هم أصحاب الدخل المرتفع والبطون المنتفخة، كما أن الفساد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم واستمراره خاصة في البلدان المنخفضة الدخل (كالجزائر التي بالرغم من الارتفاع الجنوني بالأسعار لم تكن الزيادات في الأجور إلا طفيفة)، إذ أن الارتفاع التدريجي في الأسعار يساهم في تدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الأجور، فتصبح هناك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية لارتفاع أجورهم (بوزيان رحماني جمال، 2015، صفحة 157)، نتيجة عدم رغبة بارونات الاستيراد تنمية المبيعات المحلية نتيجة تناقص قيمة ربحها، والتركيز على الاستيراد، وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات مقومة بالعملة الوطنية وانخفاض زيادة الصادرات نتيجة لانخفاض قيمة العملة مقارنة بنظيرتها الأجنبية ما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري وارتفاع المديونية الخارجية.

5. الخاتمة:

من خلال ما سبق قمنا باستعراض الآثار السلبية والعديدة للفساد المالي الذي يأخذ عديد الأشكال كالرشوة والعمولة وتبييض الأموال وغيرها من الأشكال التي تؤخذ الطابع السري في أغلب الأحيان، وذلك على محاور التنمية الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في النمو الاقتصادي الذي لا يمكن إرساءه إلا من خلال الاستثمارات الداخلية والخارجية، مستوى الإيرادات والتنمية المحلية والتي لا تتم إلا من خلال التحصيلات الضريبية وانفاقها على الواقع المعاش، والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع الذي لا يمكن تحسينه إلا بالقضاء على العجز التجاري ورد الاعتبار للعملة الوطنية والقضاء على الفوارق الاجرية بين فئات المجتمع، وبالتالي فالفساد هو أكبر العوامل المدمرة لتطور المجتمعات من خلال

استنفاد مواردها واحتياطاتها وطرفا أساسيا في توسيع الفجوة والاحتقان بين الدولة وشعبها من جهة، وخلق الاحتقان والجهوية بين سكان المناطق المختلفة من جهة الأخرى، ولعل من العوامل التي ساهمت في تغلغل الفساد هو توفر البيئة المناسبة له من تأييد وتغطية من أعلى أطراف السلطة وتحول الربح الناتج عن العمليات المشبوهة والخارجة عن القانون لثقافة مترسخة في عقول الافراد الذي يؤمنون كذلك بعدم بوصول أيدي القانون لهم وهو ما يدفعهم للمضي قدما في طريق الفساد، وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الفصل بين السلطات والتطبيق الصارم لترسانة القوانين المتوفرة والمتواجدة في حالة جمود وعلى الجميع بدون استثناء، مسؤولين محليين كانوا أو وزراء أو ابناءهم أو حتى رؤساء البلد وحاشيتهم، ولا يكون ذلك إلا من خلال إعادة هيكلة القضاء وجعله السلطة الاولى في البلد.
- تطوير أدوات المتابعة والتنظيم والاعتماد على البرامج والادوات التكنولوجية كوسائل مساعدة لكشف العمليات المشبوهة والانحرافات، أو لتحديد الفئات الهشة من غيرها من الفئات الأمر الذي يسهل صرف الدعم أو لمراقبة حركة الكتل النقدية عبر الحسابات سواء الداخلية أو الخارجية.
- وبغض النظر عن أي اقتراحات أو توصيات يمكن تقديمها ومهما كانت درجة أهميتها ومصداقيتها فستكون نتيجتها الفشل، كوننا نرى أن أهم أسباب الفساد ببلادنا والذي بالتخلص منه سيتم التخلص من مختلف البؤر الفاسدة الناتجة عنه، وهو فساد النخبة الحاكمة وعدم تفعيل مبدأ التداول على السلطة، فما دام نفس الاشخاص الذين يتعلقون بدواليب الحكم عاجزين أو "مقصرين" في محاربة الفساد والفاستدين وذلك على مدار عشرينين!، فما عليهم إلا الرحيل وترك المجال لأصحاب الأيدي النظيفة قصد تولي زمام المبادرة، فلم يعد الشغل الشاغل لأفراد المجتمع الحصول على مسؤولين ذوي مؤهلات وخبرات وقدرات عالية بقدر ما أصبح يهمهم التحصل على مسؤولين نزهاء وذوي ضمير حي.

6.المراجع المعتمدة

- 1-بوزيان رحمانى جمال.. (2015). الفساد الاداري وأثاره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، غير منشورة ، ./ اطروحة دكتوراه. جامعة الشلف.
- 2-ليلي بوحديد، إلهام يحيى. (2016). دور آليات حاكمية المؤسسات في الحد من الفساد المالي والاداري في المؤسسة العمومية الجزائرية، العدد1.. مجلة آفاق للعلوم..
www.alarabiya.net. (s.d). <https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/.html>,
Consulté le 12/09/2018
- 3-الفتاح عثمان مختار. (2014). ، الفساد الاقتصادي واثره على الاداء الاقتصادي في السودان،، المجلد5، العدد1.. مجلة أماراباك.
- 4-القرآن الكريم سورة الاعراف الاية 56.
- 5-القرآن الكريم سورة الروم الاية 41.
- 6-القرآن الكريم سورة القصص الاية 83.
- 7-بن عبد العزيز خيرة. (بلا تاريخ). ، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيح الاداري، ، العدد8. مجلة /المفكر.
- 8-بن عزوز محمد. (2016). ، الفساد الاداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته، العدد07.. /المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية..
- 9-توهامي محمد رضا.. (2015). واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر واشكاله المتعددة، ، العدد3 (6).. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.
- 10-خالد عيادة عليمات. (2014). ، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الاردن. /اطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3.
- 11-سارة بوسعيدود.. (2018). عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته،، العدد1.. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
- 12-علي حبش. (2014). ، آثار الفساد المالي على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر.. /اطروحة دكتوراه.. جامعة الجزائر3..

- 13- علي فلاق، طيني مريم.. (2015). دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والاداري وتحقيق التنمية الاقتصادية،، العدد04، .، مجلة الاقتصاد والتنمية.
- 14- لشهب مسعود. (2017). ، دراسة لأثر الفساد المالي والاداري على أداء السياسة المالية في الجزائر، العدد8.. مجلة الباحث الاقتصادي،.
- 15- ميلود بورحلة، سليمة لفضل. (2017). ، دراسة تحليلية لتأثير الفساد والنوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ، العدد12.. مجلة جديد الاقتصاد.
- 16- نسيم طويل. (2017). ، الفساد وانعكاساته الاقتصادية على الدولة، ، العدد07.. مجلة الحقوق والعلوم السياسية.
- 17- هشام مصطفى الجمل. (2014). ، الفساد الاقتصادي واثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي، العدد30، .،
- 18- وائل نورة. (2008). ، المواطنة في مصر بين الفساد وتحدي البقاء،، العدد21.. مجلة الاصلاح الاقتصادي.